[الممنوع من الصرف]

قوله: (غير المنصرف: ما فيه علتان من تسع).

حقه أن يقول: من عشر، بزيادة ألف الإلحاق في المقصورة؛ فإنها تمنع إذا جامعت سببا آخر، مثل: " أرطى " علما؛ فإنه ممنوع للعلمية وألف الإلحاق لشبهها بألف التأنيث.

وقال قوم: هي إحدى عشرة وزادوا مراعاة الأصل، نحو: "أحمر " إذا سمى به ثم نكر.

ومنهم من يعد التكرر، وعدم النظير سببين آخرين، فتكون ثلاثة عشر.

وقال صدر الأفاضل: هما اثنان: الحكاية، والتركيب.

ولأجل هذا الاختلاف قال في آخر البيتين(١): [البسيط]

..... وَهَذَا الْقَــــــــوْلُ تَقْرِيبُ

قوله: (يجوز صرفه للضرورة... إلى آخره).

يجوز صرفه للضرورة إلا ما في آخره ألف التأنيث المقصورة؛ لأن صرفه يؤدى إلى حذف ساكن وإقرار ساكن آخر موضعه من غير فائدة، وباب: " أفعل منك " عند

---

(١) البيت كاملا:

وَالنُّـــونُ زَائِــدَةً مِــنْ قَبْلِهَــا أَلِــفٌ   وَوَزْنُ فِعْــلٍ وَهَــذَا الْقَــوْلُ تَقْرِيــبُ

وقبله:

شَـيْئَانِ مِـنْ تِسْعَةٍ فِـي اسْـمٍ إِذَا اجْتَمَعَـا   لَــمْ يَصْـرِفَاهُ وَبَعْـضُ الْقَــوْلِ تَهْــذِيبُ

عَــدْلٌ وَوَصْــفٌ وَتَأْنِيــثٌ وَمَعْرِفَــةٌ   وَعُجْمَــةٌ ثُــمَّ جَمْــعٌ ثُــمَّ تَرْكِيــبُ

هذه الأبيات من البسيط، وتُنسب لأبي سعيد الأنباريّ النّحويّ.

يُنظر: أسرار العربيّة ٣٠٧، والكافية ٦٢، وشرح الرّضيّ ٣٥/١، وابن عقيل ٢٩٤/٢، والفوائد الضّيائيّة – مع الحاشية – ٢٠٨/١، ٢٠٩، والأشباه والنّظائر ٦١/٣، والأشمونيّ ٢٣٠/٣.

الكوفيين، ودليلهم: أنه لم يسمع مع كثرته، وهو ضعيف؛ لأن عدم وجوده لا يدل على عدم جوازه وعلى عدم وقوعه.

وحكى الأخفش أن من العرب من يصرف جميع ما لا ينصرف.

قوله: (فالعدل... إلى آخره).

قال النحويون: العدل هو أن يتلفظ بكلمة ويراد غيرها، وليس لها معنى سوى ذلك الغير.

والمعدول إما عن الأعداد أو غيرها.

فالأول نحو: أحاد وموحد، وهو غير منصرف، قيل: للعدل والصفة.

واعترض بأن صفته ليست في الأصل؛ لكونه في الأصل للعدد، كما كان ما عدل هو عنه كذلك، وحينئذ لا تكون الصفة معتبرة؛ فلا يكون غير منصرف؛ إذ لم يسبق فيه سوى العدل.

وأجيب: بأنه لا يلزم من كون ما عدل عنه عددا غير صفة في الأصل ألا يكون هو صفة في الأصل؛ إذ يكفى أن يكون بعد عدله لم يستعمل إلا صفة، وهو معنى الصفة في الأصل.

والمعدول عن غير الأعداد إما أن يكون علما أو غير علم.

والعلم إما أن يكون عن الأشخاص كـ "عمر " المعدول عن " عامر " علما؛ للفرق بين الاسم والصفة، وإما أن يكون معدولا عن الأجناس كـ "زفر " وحطم المعدول عن الزفر بمعنى: السيد وعن الحطم اللذين تعريفهما للجنس.

وعن غير العلم نحو: "أخر "، " وجمع ".

وقيل: بل يشترط في العدل الخروج عن اللفظ الأصلى والمعنى الأصلى جميعًا؛ وإلا ورد ما لا يحصى كثرة من المعدولات من حيث اللفظ، وهذا الاشتراط عند بعضهم، ومثاله: أن " أخر " عدل عن الآخر من حيث اللفظ، ومن حيث المعنى عن التأخر الوجودى حتى صار المذكور ثانيا متأخرًا، متقدما كان في الوجود أو متأخرًا؛ ولذلك لم يقولوا في جمادى: الأخرى؛ لأنه لو قيل لم يتعين لبيان التأخر الوجودى،

وغرضهم في وضع جمادى الثانية الدلالة على ذلك؛ فمن ثم وجب أن يقولوا: جمادى الآخرة، وكذلك ربيع الآخر بكسر الخاء كذلك لذلك.

وأما " جمع " فعن معناه الأصلى في الوصفية، كقولهم[١]: " بَهِيْمَةٍ جَمْعَاءَ " أي: سالمة.

لم يصرف ذلك بعضهم، ويجوز فيه الأمرين مراعاة للأصل، وإنما لما رأى من أن هذا الوزن يجمع، نحو ما روى من قوله عليه السلام[٢]: " صَواحِبَاتِ يُوسُفَ " وكذلك[٣]: [الرجز]

قَدْ جَرَتِ الطَّـــــــــيْرُ أَيَامِنِينَا

وكذلك ما روى من قول من قال[٤]: [الكامل]

.... نواكِسِي الأبْصَــــارِ

---

(١) أخرجه البخارى (١٢٩٢)، ومسلم (٢٦٥٨)، وأبو داود (٤٧١٤).

(٢) أخرجه البخاري (٦٦٤)، وأخرجه مسلم (٤١٩)، وأخرجه ابن ماجه (١٢٣٤)، وأخرجه مالك في الموطأ (٤١٤)، وأخرجه أحمد في مسنده (٢٣٥٤٠).

(٣) قال ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ١/١٥٠: جَمْعُ أَيَامِنْ فَكَأَنَّهُ نُزِّلَ مَنْزِلَةَ الآحَادِ تَقْدِيرًا قَبْلَ أَنْ يُجْمَعَ لَفْظًا، وَفِي ذَلِكَ بَعْضُ الْعُذْرِ لِمَنْ صَرَفَ (سَلاسِلا) و(قَوَارِيرَا)، وَهِيَ طَرِيقَةُ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيّ.

وَصِفَةُ هَذَا الْجَمْعِ الْمَانِعِ أَنْ يَكُونَ ثَالِثُهُ أَلِفًا، وَبَعْدَ الألِفِ حَرْفَانِ فَصَاعِدًا، أَوْ حَرْفٌ مُشَدَّدٌ، لَيْسَ بَعْدَ ذَلِكَ تَاءُ التَّأْنِيثِ.

(٤) البيت كاملا:

وإذا الرِّجَـــالُ رَأَوْا يَزِيــدَ رَأَيْــتَهُمْ ... خُضْــعَ الرِّقَــابِ نَوَاكِسِــي الأبْصَــارِ

هذا البيت للفرزدق من قصيدة في مدح بني المهلب وخص من بينهم يزيد بن المهلب بن أبي صفرة أحد شجعان العرب وكرمائهم.

انظر: الخزانة ١/٢٠٧، وشرح الرضى على الكافية ١/١٤٦.

فيشبه الواحد ويزول عنه شبه الجمع، بالجمع الذى لحقه، فيضعف اعتبار الجمع فيه.

الأسماء غير المنصرفة للعدل وسبب آخر، كـ " عمر " و " أخر " إذا صغرت انصرفت لانتفاء العدل فيها؛ لأن بناء التحقير لا عدل فيه عن بناء هوله بحق الأصل، فإن " عميرا " مثلا لم يعدل عن " عوير " كما عدل " عمر " عن" عامر".

وأن " ثلاث " و " مثلث " إذا سمى به خرج عن العدل والوصف؛ فلم يكن فيه إلا سبب واحد فينصرف.

حاشية: عند قوله في الشرح: (وقد اعترض الفارسى على ذلك... إلى آخره).

لقائل أن يقول على اعتراض الفارسي: الأولى في " فعلاء " أن يجمع على " فعالى " ما ليس له مذكر، فأما ما له مذكر فليس الأولى فيه أن يجمع على " فعالى "، وقد قيل: " أجمع " فدل على أنه من غير بابه؛ فلم يكن معدولا عن " فعالى "، إذ لم يثبت العدل إلا بناء على أنه من بابه، وقد بطل كونه من بابه، مع أن " جمعاء " أقرب إلى " حمراء " من "صحراء "، لاستحكام الشبه بينهما من وجوه وهي: الزنة، والوصفية، ووجود المذكر، وليس بينها وبين صحراء من الشبه إلا مجرد الزنة، فكان عدلها عن " فعل " أولى من عدلها عن " فعالى ": والأقرب أن يقال: إنه معدول عن "فعلاوات "، لأنه جمع " فعلاء " مؤنث " أفعل "، وقد جمع المذكر بالواو والنون؛ فكان من حق المؤنث أن يجمع بالألف والتاء، ولكن جئ به على " فعل "، فعلم أنه معدول عن " فعلاوات ".

حاشية عند قوله: (أو تقديرا كـ " عمر ").

الأسباب المانعة من الصرف متعددة وإنما قدر العدل دون غيره؛ لتعذر تقدير ما سواه، وإمكان تقديره.

أما تعذر التركيب، والجمع، وألفى التأنيث، والألف والنون المضارعتين لهما، والعجمة، ووزن الفعل، فظاهر.

وأما تعذر الوصف والتأنيث؛ فلامتناع الجمع بين الوصف والعلمية، وبين التذكير والتأنيث، فلم يبق إلا العدل فقدر لا مكانه؛ لئلا تنهدم القاعدة المعروفة في باب المنع الصرف.

وقد قيل: إن العدل في نحو: " عمر " حقيقي؛ لأن له قياسا يستدل به عليه من خارج، وهو أنه مشتق، والأصل في المشتق أن يجرى على الفعل؛ فلما جاء غير جار عليه علم أنه معدول عما هو جار عليه.

وأجيب عنه بمنع كون قياس المشتق أن يكون جاريا على الفعل؛ فإن كثيرا من المشتقات ليست كذلك، نحو: الصفة المشبهة وغيرها، وبأن ذلك القياس لو كان دليلا على ما ذكر، لكان " أدد " علما غير منصرف؛ لأنه مشتق من الود، وأصله: "ودد " و لكن قلبت الواو همزة، لكنه منصرف بالإجماع.

حاشية: يجوز أن يكون صرف " أربع " في قولهم: مررت بنسوة أربع؛ لكون وزن الفعل غير متحقق؛ إذ شرطه أحد أمرين: وهو إما كونه مختصا بالفعل، أو كونه في أوله زيادة كزيادة الفعل غير قابل للتاء، والأمران منتفيان:

أما كونه غير مختص فظاهر.

وأما كونه قابلا للتاء؛ فلأنه يقال: رجال أربعة، بالتاء.

وأجيب: بأن المراد بالتاء: التاء التي تلحق الاسم علامة للتأنيث قياسا لا التاء التي تلحق للتأكيد على غير قياس في دخولها مع المذكر وسقوطها مع المؤنث؛ فلم يكن معتدا بها.

حاشية عند قوله: (وشرطها أن تكون علمية).

من النحويين من اعتبر التعريف باللام المقدرة نحو: " سحر "؛ فإنه لا ينصرف للتعريف والعدل عن السحر، ومنهم من اعتبر التعريف بالإضافة المنوية وهي التي في أسماء التوكيد، فعند هؤلاء شرط المعرفة أحد الأمور الثلاثة وهي: إما العلمية، وإما التعريف باللام المقدرة، وإما التعريف بالإضافة المنوية.

حاشية: " جمع " لا ينصرف.

قال الزجاج: للوصف والعدل، ولكنه غلب في الأسماء واستعمل تأكيدًا، فغلبته كغلبة: " أدهم " و " أرقم "، وصفته أصلية؛ لما جاء في الحديث[1]: " بَهِيْمَةٍ جَمْعَاءَ " أي: سالمة لا عاهة فيها.

---

(١) أخرجه البخارى (١/٤٥٦، رقم ١٢٩٢)، ومسلم (٤/٢٠٤٧، رقم ٢٦٥٨)، وأبو داود (٤/٢٢٩، رقم ٤٧١٤).

وقيل: للتعريف والعدل.

واختلف في جهة التعريف فقيل: بتقدير الإضافة، وهو ضعيف؛ لأن تعريف الإضافة لا يمنع من الصرف، إذ هو موجب له؛ ولأن المضاف إليه إن نوى كان غاية فيلزم البناء، وان لم ينو صار نسيا منسيا؛ فلا يفيد تعريفا، نعم يصح ذلك في "أجمعين"؛ لأنه جمع بالواو والنون، فكان جمعه كإضافته، وعوضا منها، كما جمع "أرضون" بذلك عوضًا من التاء.

وقيل: اكتسب التعريف من المتبوع، وفيه نظر؛ لأن المتبوع لو أفاد تعريفًا لأفاده في غير هذا الباب، فيلزم أن يكون "رجل آخر " في قولك: جاءني زيد ورجل آخر، معرفة، وليس كذلك؛ لأنك تصفه بالنكرة في قولك: ورجل آخر ظريف.

وقيل: تعريفه بالوضع فهو علم، ولا يصح أيضًا؛ لأن العلم إما شخصي وهو مختص ببعض الأشخاص؛ فلا يصح لغيره، وإما جنسي وأنه مختص ببعض الأجناس أيضًا؛ فلا يصح لغيره، وليس " جمع " كذلك.

والأشبه أن يكون تعريفه من جهة تعريف الإضافة؛ لأنه يؤدى معناها فإذا قلت: مررت بالنساء جمع، كان مثل: "كلهن " وليست ثم إضافة حقيقية، فصار له بذلك شبه بالعلم؛ لأنه معرفة بغير علامة ملفوظ بها.

وهذا معنى كلام سيبويه، قال: وسألته، يعني الخليل، عن " جمع "، فقال: معرفة بمنزلة كلهم، فجعلها منزلة منزلتها ولم يجعلها إياها.

حاشية: جميع أسماء الأنبياء – صلوات الله عليهم وسلامه – غير منصرفة إلا ستة أسماء: محمد – صلى الله عليه وسلم –، وصالح، وشعيب، ونوح، وهود، ولوط – صلى الله عليهم وسلم –. أما الثلاثة الأول فلكونها عربية، وأما نوح ولوط فلخفتهما بسكون الوسط، وأما هود فاختلف فيه، فمنهم من قال: إن العرب من ولد إسماعيل، فمن كان قبله من العرب، فصرفه عند هؤلاء بسكون وسطه، وقال السيرافي: المشهور أنه عربي.

قوله: (الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاء).

ولو قال: بغير هاء، ولا ياء نسب لكان أجود؛ لأن نحو: " مدائني " منصرف، لأجل ياء النسب، كما ينصرف نحو: " صياقلة "؛ لأجل تاء التأنيث.

وأجيب عنه: بأن النسبة إلى الجمع شاذ قليل؛ فلذلك لم يذكره.

حاشية في هذا الفصل أيضًا: الآنك، والأشد على " أفعل " وهو واحد، وحينئذ قد ثبت نظيره في الآحاد.

وقيل: الآنك أعجمي، فلا يعتد به، كما لا يعتد بسراويل عند من يجعله أعجميًا.

وقد جاء أيضًا " أصبع " في لغة، و " الأثمد " اسم مكان، وهو الذى ذكره امرؤ القيس[1]: [الوافر]

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالأَثْمُدِ

وكذلك " أَذْرُح " وهو: اسم المكان الذى اجتمع فيه الحكمان.

قال كعب بن جُعيل التغلبي[2]:

كأن أَبَا مُوسَى عَشِيَّةَ أَذْرُحٍ يَطِيفُ بِلُقْمَانَ الْحَكِيمِ يُوَارِبُه

---

(١) عجز البيت: وَنَامَ الْخَلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدِ

(الأثمد) بفتح الهمزة وسكون الثاء المثلثة وضم الميم اسم موضع، وقد روس بكسر الهمزة والميم كالأثمد الكحل.

و (الخلى) الخالي عن الهموم والأحزان.

و (العائر) بعين مهملة وهمزة بعد ألف، وهو الذي تدمع له العين، وقيل: هو نفس الرمد، فعلى هذا يكون الأرمد صفة مؤكدة، والشاهد في قوله: (بات) حيث استعملها تامة، ولم يحتج فيه إلى خبر، والضمير فيه يرجع إلى نفس الشاعر، وفيه التفات من الخطاب إلى الغيبة، وليلة مرفوع؛ لأنه فاعل (باتت) والأولى أن يكون الواو للحال؛ أي: وبت، والحال أن بيتوتتي كانت شديدة دل على شدتها التشبيه المذكور.

انظر: الإيضاح في علوم البلاغة (٧٣/١) وتحرير التحبير (١١/١) ومعاهد التنصيص (١٧٠/١) ونهاية الأرب (٨٩/٧).

(٢) انظر: كتاب صفين ومعجم البلدان ١ - ١٦٢

ولمـا التقينـا فـي تـراث محمـد علـت بـابن هنـد فـي قـريش مضـاربه

حاشية في الفصل أيضًا: منهم من قال معنى التكرر في هذا الجمع أن فيه جمعية لها تعلق باللفظ، وجمعية لها تعلق بالمعنى، أما الأول فلأنها صيغة منتهى الجموع، وأما الثاني فلأنه جمع للواحدة. ومعنى كونه صيغة منتهى الجموع أنه على صيغة منع جمعها مرة أخرى جمع التكسير، نعم يجوز أن يجمع مرة أخرى للمبالغة في الكثرة جمع التصحيح كقولهم: " صَوَاحِبَاتُ يُوْسُف ".

ومنهم من قال: هذا الجمع غير منصرف للجمع وشبه الفعل من حيث إنه لم يكن جمعه كالفعل.

ومنهم من قال: هو غير منصرف للجمع وشبه الأعجمى؛ لكونه على وزن يخالف العربي؛ إذ لا يوجد له نظير، وهو ضعيف؛ لأنه لا يوجد له نظير في الآحاد، وله نظير في العربي من غير الآحاد.

مع أن كونه لا نظير له في الآحاد ضعيف أيضًا.

حاشية: قال أبو العباس المبرد، وأبو سعيد السيرافي: "سراويل" جمع "سروالة" تحقيقًا، قالا: ويدل عليه الاستعمال، وأنشد في ذلك[1]: [المتقارب]

عَلَيْـــهِ مِـــنَ اللُّـــؤْمِ سِـــرْوَالَةٌ فَلَـــيْسَ يَـــرِقُّ لِمُسْـــتَعْطِفِ

قوله: (وزن الفعل شرطه أن يختص بالفعل.. إلى آخره) وزن الفعل أربعة أضرب: ضرب يختص بالفعل، وضرب يكون في الفعل أكثر، وضرب يكون في الاسم أكثر، وضرب يكون متساويًا فيهما.

---

(١) قائله مجهول، وقيل: مصنوع على العرب لا حُجّة فيه.

أي: على ذاك المذموم من اللؤم بالضم، وهو الدناءة في الأصل، والخساسة في الفعل، والشاهد في (سروالة) حيث احتج به من قال: إن سراويل جمع سروالة، وإن سراويل منع الصرف لكونها جمعا، و (الفاء) للتعليل، و (المستعطف) طالب العطف.

انظر: المقتضب ٣٤٦/٣، وشرح المفصّل ٦٤/١، وشرح الجُمل ٢١٧/٢، وشرح الكافية الشّافية ١٥٠١/٣، وابن النّاظم ٤٦٨، وشرح الشّافية ٢٧٠/١، واللّسان (سرل) ٣٣٤/١١، والتّصريح ٢١٢/٢، والأشمونيّ ٢٤٧/٣، والخزانة ٢٣٣/١.

أما الأولان فمانعان باتفاق، وأما الثالث فلا مدخل له في منع الصرف، وأما الرابع فاتفقوا على صرفه إلا عيسى بن عمر؛ فإنه كان لا يرى صرفه، واحتج بقول سحيم[1]: [الوافر]

أَنَــا ابْــنُ جَــلا وَطَــلاعُ الثَّنَايَــا مَتَــى أَضَــعِ الْعِمَامَــةَ تَعْرِفُــونِي

فلم ينون جلا.

ثم شرط في " أفعل " في منع الصرف أن يكون على وزن " أفعل " في اللفظ والمعنى، ولهذا لو سمى رجل بـ " أولق" لم يكن ممنوعًا من الصرف؛ لأنه ليس بأفعل من حيث المعنى؛ لكونه " فوعلا " من: ألق الرجل فهو مألوق.

حاشية: " بذر " اسم ماء منقول من بذر الشئ إذا فرقه، قال كثير[2]: [الطويل]

سَــقَى اللهُ أَمْوَاهًــا عَرَفْــتُ مَكَانَهَــا جُرَابًــا وَمَلْكُومًــا وَبَــذَّرَ وَالْغَمْــرَا

قال الجوهرى: وهذه كلها آبار بمكة.

---

(١) قائله: هو سحيم بن وثيل اليربوعي، وقيل: المثقب العبدي، وقيل: أبو زيد. ونسبه بعضهم إلى الحجاج بن يوسف الثقفي. وليس بصحيح، وإنما أنشده على المنبر لما قدم الكوفة واليا عليها.

اللغة: "جلا" كشف "طلاع" صيغة مبالغة من الطلوع وهو الصعود "الثنايا" جمع ثنية وهي العقبة، والمراد مقتحم الشدائد "العمامة" يريد ما تلبس في الحرب وتوضع في السلم، وهي البيضة.

المعنى: أنا ابن رجل كشف الأمور ومقتحم صعابها متى أضع على رأسي عمامة الحب تعرفون شجاعتي.

الشاهد: قوله: "جلا" فقد استدل به عيسى بن عمر على أنه علم منقول من الفعل الماضي.

انظر: الأشموني ٥٣١/ ٢، وابن هشام ٣٤٥/ ٣، وذكر في القطر ص٨٤، وسيبويه ٧/ ٢، وابن يعيش ٦١/ ١.

(٢) هو كثير عزة، والبيت في ديوانه ٥٠٣. والألفاظ الواردة في الشطر الثاني أسماء آبار. ينظر: معجم البلدان ٣٦١/١، ١١٦/٢، ٢١١/٤، ١٩٤/٥.

و " عثر " اسم موضع منقول إما من عثره بمعنى: أعثره عليه إذا أطلعه، قال الله تعالى ﴿وَكَذَلِكَ أَعْثَرْنَا عَلَيْهِمْ﴾ [الكهف:٢١]. وإما من عثره إذا أوجب له السقوط أو الذلة؛ لأن العثرة الذلة قال زهير[١]: [البسيط]

ليثٌ بِعَثّرَ[٢] يَصْطَادُ الرِّجَالَ إذا ما اللَّيْثُ كَذَّبَ عَنْ أَقْرَانِهِ صَدَقَا

ومن الأوزان المختصة بالأفعال: انطلق، واقتدر، واستخرج.

قوله: (أو يكون أوله زيادته كزيادته غير قابل للتاء هذا أولى من قول النحويين: أو يكون غالبًا.. إلى آخره).

الاعتراض على ما ذكر من أن مذهب النحاة غير مستقيم. أما أولاً فنقول: إنه دليل على تعذره لا على امتناعه واستحالته؛ فإن أكثر مسائل النحو إنما عرفت بالاستقراء.

وأما ثانيا فلانا نعارض قوله: بأن " أفعل " في الأسماء أكثر منه في الأفعال بأنه في الأفعال أكثر منه في الأسماء، وبيانه هو: وإن كان ما من فعل ثلاثي إلا ويبنى منه "أفعل" التفضيل، ما ليس يكون بلون ولا عيب، فإنه ما من فعل يبنى منه " أفعل " التفضيل إلا ويبنى منه فعل التعجب، وإذا كان كذلك فقد تساويا فيه.

وأما ما يبنى منه لغير التفضيل من الألوان والعيوب وغيرها فمعارض بأن كل فعل لازم فإنه يتعدى بالهمزة، نحو: خرج وأخرجته، وكل فعل متعد إلى واحد فإنه يتعدى بالهمزة إلى اثنين، نحو: ضربت زيدا وأضربته عمرا، وذلك يزيد على " أفعل " من اللون والعيب وغيرهما أضعافا كثيرة، ثم يأتي المضارع على " أفعل " أيضًا في بعض ما جاء منه الماضي على " فعل " أو " فعل " بفتح العين أو كسرها نحو: أسمح وأعلم.

---

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى، ديوانه: (٥٠ ط. دار الفكر).

عثر: اسم موضع؛ وهذا البناء في الأسماء قليل. و " كذب ": لم يصدق الحملة؛ يقال منه: كذب فلان عن كذا، إذا رجع عنه. والأقران: جمع قرن، بكسر القاف، وهو المثل في الشدة. معنى البيت: إن الشجاع إذا كع عن قرنه وارتدع منه، فهذا الممدوح يصدق الحملة إلى قرنه ولا يرجع عنه. قال أبو بكر: استعارة الليث مع الاصطياد حسنة بديعة.

(٢) عَثّر: قِبَلَ تِبَالة، وهي بلد باليمن. معجم البلدان ٤/٨٤ - ٨٥.

قوله في الشرح في هذا الفصل أيضًا: (إلا في بعض ما جاء فيه فعل).

إشارة إلى أن " أفعل " في الفعل لم يستوعب " فعل " في جميع ما جاء منه بدليل: عصيته في الأمر، وعاج الشئ، وسرح المال، وما نبس، وما عجت به، وغير ذلك مما هو لازم للنفي؛ فإنه لم يجئ " أفعل " في شيء منه.

وقوله: (وفي غير ذلك قليلاً).

يريد نحو: آسف، وأرخى الستر، وأشكل الأمر، ولا أعلك الله؛ فانه لم يجئ في شيء من ذلك " فعل " وهي قليلة.

قوله: (غير قابل للتاء).

يريد النقض بـ " أرمل علما "؛ فإنه على ما قال يجب صرفه لقبوله التاء يقال: رجل أرمل للذى لا زوجة له، وامرأة أرملة للتي لا زوج لها، لكنه ممتنع بالإجماع.

وأجيب: بأنه لم يقبل التاء حين كونه علما، وإنما قبلها حين كونه صفة، وإحدى الحالتين غير الأخرى.

وأورد " أسود " لقبوله التاء في قولهم: " أسودة " للحية الأنثى فكان يجب صرفه، لكنه ممتنع.

وأجيب بأن هذه التاء طارئة بعد استعماله اسما فلم يعتد بها.

وحينئذ كان يجب عليه أن يقول: غير قابل للتاء حال كونه وصفا.

وحينئذ يرد النقض بـ " أرملة "؛ إذ قبلها حال كونه وصفا، فلو أراد الاحتراز منه قال: حين كونه اسما، وحينئذ يرد النقض بـ " أسود "؛ فلما تدافعا ألغى ذكر هذا القيد.

وذهب عيسى بن عمر إلى أنه متى سمى بالفعل كان كونه على صيغته سببا على أى وزن كان، فيجتمع مع العلمية فيمنع من الصرف. وهو ضعيف؛ للإجماع على صرف " كعسب "، وأنه لم يرد في كلامهم إلا مصروفا.

وأما عدم التنوين في " جلا " فلأن فيه ضميرا فهو جملة فيحكى نحو: ذرى حبا، ويزيد.

obeikandi.com

حاشية: عند قوله: (ولا يرد باب: حاتم.. إلى آخره).

اجتماع الوصف والعلمية بالفعل ملزم لاجتماع النقيضين، أما اعتبار الوصف الأصلي مع العلمية فلا.

والتحقيق أنه إذا سمى الشخص بوصف له، وعلق علما عليه، ولوحظ ذلك الوصف في التسمية، كما إذا سمى بأشقر من فيه شقرة، فالمنع بعد التنكير قول سيبويه، وإن سمى بوصف ليس له بل علق عليه علمًا محضًا كما إذا سمى بأشقر من هو أسود فالصرف بعد التنكير قول الأخفش، وهذا القول منسوب إلى ابن الخشاب.

وقوله: (وما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف) يطرد على مذهب الأخفش ولا يطرد على مذهب سيبويه.

حاشية عند قوله في الشرح في هذا الفصل: (وإما لأن الجر لم يمتنع فيه إلا تبعا لذهاب التنوين).

إنما تبع الجر التنوين على القول الثاني؛ لأنه لم يكن تبقيه الكسرة من غير تنوين؛ لئلا يلتبس بالمضاف إلى النفس، فحذفت، ولم يبق ساكنا؛ لأن السكون لا يكون إعرابا في الاسم فاستعيرت له الفتحة؛ لأنها شريكة الكسرة في كونها تقع إعرابا للفضلة، وهذا يبنى على علامة الصرف، قيل: التنوين وحده؛ لأن الشاعر إذا اضطر إلى تنوين غير المنصرف في موضع الجر نون وجر، فلو كان الجر من الصرف لم يجز له؛ لأنه حينئذ يكون زيادة على قدر الضرورة؛ لأنه يسمى في الرفع والنصب منصرفًا ولا جر، وقيل: علامته التنوين والجر معا؛ لأن كل اسم معرب مجرور لا يخلو من التنوين أو ما يقوم مقامه.

ويرد على القول الأول أن حروف الجر من خواص الاسم وإذا دخلت على غير المنصرف لا ينصرف.

وجوابه: أن تأثير اللام والإضافة أقوى من تأثيرها، لأنهما يغيران ذات الاسم بإخراجه من مبهم إلى معين.

وقولهم في القول الثاني: إن التنوين زال للام والإضافة، إنما يعنون به تأكيد زوال التنوين، وأنه لا يمكن دخوله حينئذ وإلا فقد حكم بزواله قبل اللام والإضافة للعلتين، أو أن اللام والإضافة هما السبب الأقوى، لوجودهما في اللفظ؛ فيضاف الحكم إليهما.